بسم الله الرحمن الرحيم

دار المراجعة الشرعية

شركة أسبار المالية

تقرير التدقيق الشرعي

1 يناير – 31 ديسمبر 2025

قـائمة المحتويــات

الجزء الأول: تنويه حول التقرير: 2

التعريف: 2

الضوابط والمعايير: 2

المسؤولية: 2

الإجراء المنفذ: 3

نطاق العمل: 3

منهجية اختيار العينات: 4

الأهداف والملاحظات: 5

التقييم: 6

السرية 6

الجزء الثاني: ملاحظات التقرير: 7

ملحق رقم (1) 9

الجزء الأول: تنويه حول التقرير

التعريف

يختص هذا التقرير بنتائج عملية المراجعة والتدقيق الشرعي على أعمال شركة أسبار المالية (الشركة) عن الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025م، حيث تتضمن مسؤوليتنا كمدقق شرعي - وفق نطاق العمل المتفق عليه - القيام بأعمال التدقيق الشرعي للشركة وتقييم أنشطتها المختلفة وفق المعايير والضوابط المعتمدة.

الضوابط والمعايير

جرت عملية التدقيق الشرعي لأعمال الشركة وفقاً للضوابط والقرارات الصادرة عن اللجنة الشرعية، كما تم الاسترشاد بالضوابط والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال التعارض التزمنا بقرارات اللجنة الشرعية الخاصة بالشركة.

المسؤولية

تتولى إدارة الشركة مسؤولية الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة في العقود والمعاملات المبرمة مع الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى الالتزام بالضوابط الشرعية عند إعداد السياسات والإجراءات والأنظمة ذات الصلة بما يتوافق مع المعايير المقرة من قبل اللجنة الشرعية، كما وتعد من المهام المناطة بها مسؤولية تزويد المدقق الشرعي بكافة المستندات والمعلومات اللازمة لإتمام عملية المراجعة، وتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بعملية التدقيق، والتنسيق لمقابلة المختصين في حال لزوم الأمر.

الإجراء المنفذ

استندت عملية المراجعة الشرعية والحكم المبني عليها في هذا التقرير على إجراءات التدقيق المعتمدة والنتائج المترتبة على فحص العينات الداخلة ضمن نطاق العمل، مع الأخذ بالاعتبار أسس تقييم المخاطر والمبادئ التوجيهية الخاصة بعدم الالتزام بمعايير وضوابط الشريعة، وقد جاءت عملية التدقيق بهدف التحقق من توافق تنفيذ العمليات ضمن إطار المعايير والقرارات المعتمدة.

كما واختص التدقيق بالتقييم الشرعي بالأعمال المنجزة دون النظر في الجزئيات المتعلقة بأعمال الاحتيال أو الأعمال غير القانونية إن وجدت، إضافة إلى عدم الاستعانة بأي طرف آخر في تنفيذ عملية التدقيق.

نطاق العمل

تضمنت عملية التدقيق مراجعة أعمال وأنشطة الشركة من خلال فحص القوائم المالية الخاصة بها، ومتابعة عمليات الإدارات، ومراجعة المنتجات والمعاملات المقدمة من قبلها للتأكد من سيرها حسب الإجراءات والضوابط المعتمدة من اللجنة الشرعية.

منهجية اختيار العينات

اعتمدت منهجية أخذ العينات وتحديد نسـبتها وأعدادها على تقدير مخاطر عدم التوافق الشـرعي واحتمالية وجودها في كل منتج، فحيثما زادت الاحتمالية والمخاطر زادت نسبة العينة المختارة وفقًا لذلك.

عدد	نسبة الاحتمالية	المخاطر الشرعية	نسبة العينات
1 إلى 100	مرتفعة	مرتفعة	100%
	متوسطة	مرتفعة	75%
	مرتفعة	متوسطة	50%
	متوسطة	متوسطة	25%
	متدنية	متدنية	10%
101 إلى 300	مرتفعة	مرتفعة	%50
	متوسطة	مرتفعة	%50
	مرتفعة	متوسطة	%25
	متوسطة	متوسطة	%20
	متدنية	متدنية	%10
301 إلى 1000	مرتفعة	مرتفعة	%25
	متوسطة	مرتفعة	%25
	مرتفعة	متوسطة	%20
	متوسطة	متوسطة	%15
	متدنية	متدنية	%10
10001 ما فوق	مرتفعة	مرتفعة	%10
	متوسطة	مرتفعة	%10
	مرتفعة	متوسطة	%5
	متوسطة	متوسطة	%1
	متدنية	متدنية	%0.10

الأهداف والملاحظات

يهدف التقرير في الأســاس إلى تقييم وتحســين فاعلية عمل الشــركة من الناحية الشرعية في ضوء التعليمات والمبادئ التوجيهية الصادرة من اللجنة الشرعية، مع الأخذ بالاعتبار بأن هذا التقرير لا يهدف في المقام الأول للكشــف عن الاحتيال، وبذلك لا ينبغي الاعتماد عليه لنفي وجود نقاط ضــعف أخرى، خاصــة وأن هذا القدر من التقييم لن يسمح لنا بتحديد كافة التحسينات الممكنة والمطلوبة، والتي قد يمكن الوصــول لها من خلال مراجعة أكثر شــمولية للأنظمة، وملاحظاتنا الواردة هنا من ثلاثة أنواع:

ملاحظات خاصة بتقييم واقع الالتزام الشرعي بالشركة

تهدف هذه الملاحظات إلى تقييم نظام الرقابة الشــرعية الداخلية وتحسين مستوى الالتزام بالمعايير الشرعية والمبادئ التوجيهية المقرة من اللجنة الشرعية، إضافة إلى التأكد من تصميم السياسات والإجراءات محل المراجعة وفق متطلبات اللجنة الشرعية والجهات التنظيمية.

ملاحظات خاصة بمراجعة أعمال إدارات الشركة

الغرض من هذه الملاحظات هو فحص واقع كل إدارة ومراجعة أدائها لمهامها وفق السياسات والإجراءات الخاصــة بها بهدف ضمان سير العمل وفق الخطط المرسومة له.

التقييم

يختلف تصنيف الملاحظات الواردة في التقرير بحسب مقدار المخاطر المحتملة والنتائج المترتبة عليها، وتتم الإشارة إلى ذلك بجانب كل ملاحظة ووفق مقاييس المخاطر الموضحة في الجدول الآتي:

طبيعة الملاحظة	التقييم
ذات تأثير خطير على أداء العمل وتتعارض مع أهداف الضوابط والالتزامات الداخلية والخارجية	عالي
ذات تأثير خاص على الأداء لا تصل إلى مستوى المخالفات الجسيمة أو تنتج عن التكرار	متوسط
ذات تأثير على الأداء الفوري أو المستقبلي للعمل دون التعارض مع الأهداف والضوابط والالتزامات الداخلية والخارجية	منخفض

السرية

محتويات هذا التقرير سرية وتقدم إلى الإدارة المعنية، ونقترح عدم توزيعه على الأقسام أو الإدارات غير المشتركة في عملية المراجعة أو التي لا تملك سلطة الرد على تلك الملاحظات، كما يجب عدم تداول التقرير من أي جهة خارجية إلا بعد موافقة الإدارة.

الجزء الثاني: ملاحظات التقرير

أولًا: الملاحظات الخاصة بمراجعة أعمال إدارات الشركة:

الإدارة المالية

تلخصت عملية التدقيق في مراجعة مجمل أعمال الإدارة، وفيما يلي نتائج المراجعة:

أ. الاستثمارات

يوجد لدى الشركة وديعة مرابحة استثمارية مع البنك العربي الوطني (الاستثمار الوحيد للشركة في السنة المالية 2025)، وقد تم التدقيق على المستندات المتعلقة بها، كما تم استلام الاعتماد الشرعي للوديعة الصادرة عن اللجنة الشرعية الخاصة فيه، وعليه لا توجد ليدنا أي ملاحظات تختص بهذا القسم.

ب. المديونية

اتضح بعد الاطلاع على القوائم المالية للشركة عدم وجود أي مدفوعات أو قروض أو تسهيلات غير متوافقة مع المعايير والضوابط الشرعية.

ت. الزكاة

قام المدقق بطلب شهادة الإقرار (الزكوي/ الضريبي) الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، ولكن لم يتم تسليمها حتى تاريخ إصداد هذا التقرير.

ث. إدارة تمويل الشركات

تبين من خلال مراجعة أعمال إدارة تمويل الشركات عدم تنفيذ أي عملية خلال السنة المالية 2025، وعليه لا توجد ليدنا أي ملاحظات تختص بهذا القسم.

ثانياً: إدارة المطابقة والالتزام

تم التدقيق على مجمل أعمال الإدارة المنفذة خلال نطاق العمل، ولا توجد لدينا أي ملاحظات عليها.

ثالثاً: الموارد البشرية

تم التدقيق على مجمل أعمال الإدارة المنفذة خلال نطاق العمل، ولا توجد لدينا أي ملاحظات عليها سوى التوصية بتقديم برامج تدريبية خاصة بالموظفين تختص بالجانب الشرعي.

رابعاً: إدارة الأصول

تم مراجعة أعمال إدارة الأصول، وتم إصدار تقرير اللجنة الشرعية لصندوق أسبار المونسية وصندوق أسبار للتطوير العقاري 1 (صندوقين لم يتم تشغيلهما في عام 2025).

خامساً: الملاحظات الخاصة بواقع الالتزام والحوكمة الشرعية بالشركة:

تحقيقًا لنطاق المراجعة والتدقيق الشرعي وحرصاً على دعم وتطوير نظم الرقابة الشرعية الداخلية بالشركة بما يحسن مستوى الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية المعتمدة فقد تم الاطلاع على مستوى تطبيق تعليمات الحوكمة الشرعية بالشركة ومدى انعكاسها على واقع عملها ولم توجد هناك أي ملاحظات عليها.

دار المراجعة الشرعية
SHARIYAH REVIEW BUREAU
C R 56329-01
KINGDOM OF BAHRAIN

ملحق رقم (1)

الافتراضات

- استندت عملية التدقيق الشرعي ونتائجها الواردة في التقرير إلى الافتراضات التالية:

- جميع الوثائق والمستندات المقدمة للمراجعة (المطبوعة منها والالكترونية) كاملة وتتوافق مع الأصول المعتمدة من قبل اللجنة الشرعية، وجميع التوقيعات والأختام على المستندات المدقق عليها (المصدقة أو النسخ) صحيحة، وجميع المستندات المترجمة مماثلة للنص الأصلي المترجم عنها.

- جميع الوثائق والمستندات المراجعة مكتملة وسارية المفعول ولم يتم التعديل عليها.

- جميع الوثائق والمستندات محل المراجعة والمستند إليها في التقرير هي المستخدمة فعليا عند التنفيذ.

- التزام جميع الأطراف بتنفيذ كافة بنود الاتفاقيات من دون خرق لأي لوائح صادرة عن السلطات المركزية أو الجهات المختصة بالبلد.

- تتمتع جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقيات بالأهلية القانونية وحقوق التنفيذ الحالّة بموجب الاتفاقيات الموقعة، والأهلية القانونية وحقوق التنفيذ اللاحقة بموجب الاتفاقيات المستقبلية وفقا للقوانين المعمول بها.

- جميع البيانات المقدمة من قبل الشركة أو أي طرف ذي علاقة أو غيرهم (وارد في الاتفاقيات المراجعة) تعد كاملة وصحيحة من جميع النواحي المادية.